

Distr.: Limited  
25 November 2008  
Arabic  
Original: English



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على

الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

مشروع قرار مقدم من مقرر اللجنة، السيد أوسان العود (اليمن)، بناء على مشاورات

غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.25

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية<sup>(١)</sup>، وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

**وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٢)</sup>،**

**وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،**

**وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٦٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**

**وإذ ترحب بالمناقشات المتعلقة بالفقر التي تجرى خلال الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تقوم بدور هام في دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،**

**وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٣)</sup> ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين<sup>(٤)</sup>،**

**وإذ تعرب عن القلق لأنه بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وقطع منتصف الطريق نحو بلوغ الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، فإنه وإن شهدت بعض المناطق تقدماً في مجال الحد من الفقر، فإن هذا التقدّم لا يجري على نسق واحد، ثم إن عدد من يعيشون في الفقر لا يزال في ازدياد في بعض البلدان، ويشكّل النساء والأطفال أغلبية الفئات المتضررة، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،**

**وإذ تسلّم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب التصدي لأوجه التفاوت هذه بإجراءات منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،**

**وإذ يساورها القلق من الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع واجب أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي على الجنس البشري،**

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار د١ - ٢/٢٤، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد أن القضاء على الفقر هو من أعظم التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام (والشامل للجميع) الذي يركز على قاعدة عريضة، بما في ذلك تحقيق العمالة المنتجة الكاملة وتوفير العمل اللائق،

وإذ تعرب عن القلق لأن عدد من يعيشون في الفقر أكبر مما كان مقدراً في السابق<sup>(٥)</sup> على الرغم مما أحرز من تقدم ملموس، ولأن الأزمة المالية وأزمة انعدام الأمن الغذائي الراهنتين وأسعار الطاقة التي يتعذر التنبؤ بها، هي أمور قد تمثل تحديات جمّة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد هما أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم أيضاً بما يوفره التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من إسهامات في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأن الحوكمة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمدعوم بالعمالة الكاملة والعمل اللائق، وزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص وتنظيم المشاريع، هي أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، تقوم بدور هام في تعظيم أثر الاستثمار العام والخاص،

وإذ تشدد على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)<sup>(٦)</sup>؛

٢ - تعيد تأكيد أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة مدى تحقيق الأهداف الإنمائية

(٥) استناداً إلى تقديرات البنك الدولي المحسوبة في آب/أغسطس ٢٠٠٨، على أساس خط الفقر المنقح.

(٦) A/63/190.

المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأن السياسات والاستراتيجيات الوطنية لها دور فائق الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة استكمال الجهود الوطنية الفعّالة المعززة ببرامج وتدابير وسياسات دولية داعمة ملموسة وفعّالة بهدف توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٤ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، وتؤكد في الوقت ذاته على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتناسقة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

٥ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، الذي يتسم بأهمية حاسمة للقضاء على الفقر؛

٦ - **تؤكد** أهمية كفاءة الاضطلاع، على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٧ - **تشدد** على أن التعليم والتدريب هما من العوامل الحاسمة لتمكين أولئك الذين يعيشون في الفقر، وتسلم في الوقت ذاته بتعدد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر؛

٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، وبالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعّالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تقوم بذلك، من خلال توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

٩ - **تعترف** بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو في سبيل زيادة مساعدتها للتنمية، بما في ذلك التزام بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ غير أنها تلاحظ مع القلق الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي

قطعها على نفسه العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,١٥-٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛ وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد ببذل جهود ملموسة في هذا الصدد وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها، القيام بذلك؛

١٠ - **توحيب** بما بُذل مؤخراً من جهود واتخذ من مبادرات لتحسين نوعية المعونة وزيادة أثرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر<sup>(٧)</sup>، وبعقد العزم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وآنية لتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بخصوص فعالية المعونة، مع رصد واضح وتحديد واضح للمواعيد النهائية، وذلك بسبل منها مواصلة مواءمة المساعدة مع استراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وإلغاء الإجراءات البيروقراطية، وإحراز التقدم في إزالة الشروط المقيدة للمعونة، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية لدى البلدان المستفيدة وتقوية التركيز على نتائج التنمية؛

١١ - **تسلم** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع ضروري للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية؛

١٢ - **تسلم أيضاً** بأنه لكي تبلغ البلدان النامية الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه فعالة، فلا بد للبلدان النامية من أن تعزز جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي لكي تشارك في منافع العولمة؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعين منسّقاً من داخل منظومة الأمم المتحدة لتنسيق تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء؛

(٧) A/63/539؛ المرفق.

١٤ - ترى أن يكون "تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع" هو موضوع عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) المقرر استعراضه في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريراً يعرض فيه بالتفصيل استجابة منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن لهذا الموضوع؛

١٥ - تسلّم بالحاجة إلى أن تولي الجمعية العامة الأولوية العليا لنظرها في البند المتعلق بالقضاء على الفقر في جدول أعمالها، وتقرر، في هذا الصدد، إسهماً منها في عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، أن تعقد اجتماعاً للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية استعراض الموضوع المخصص لمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية بحيث تظل في حدود مستوى الميزانية المقترح من قبل الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وعلى ضرورة تنظيمها بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين بنداً بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر"، وتطلب إلى الأمين العام أن يُطلع الدول الأعضاء شفويًا على التقدم المحرز في تنفيذ الجهود المتعلقة بموضوع العقد الثاني.